بند العقوبات ومكافحة المقاطعة

يقر كل طرفٍ على التوالي للطرف الآخر ويضمن بحسب أفضل ما لديه من علم أنه ليس هو أو أي شخصٍ آخر أو منشأة يمتلكها أو تحت سيطرته أو تمتلكه أو تسيطر عليه هدفًا لأي عقوبة أو عقوباتٍ تجارية و/أو اقتصاديةٍ و/أو مالية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي قانون أو لائحةٍ أو أمرٍ أو مرسوم أو قرارٍ إجراءٍ مقيدٍ أو أي شرطٍ آخر له قوة القانون) تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي (أو الدول الأعضاء فيه) أو الأمم المتحدة أو سويسرا أو البلد المنشأ للبضائع (يُشار إليها مجتمعةً بـ "العقوبات"). يُقر كل طرفٍ على التوالي للطرف الآخر ويتعهد بامتثاله الكامل هو وجميع وكلائه ومتعاقديه وممثليه لمتطلبات جميع العقوبات في أداء هذا العقد.

يقر البائع للمشتري ويتعهد بأن البضائع لن تنشأ من أو يتم تقديمها أو نقلها، بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر، على سفينةٍ أو ناقلةٍ مملوكة أو مؤجرة لصالح أو ترفع علم أي دولةٍ أو شخصٍ أو منشأةٍ أو هيئةٍ أو تدار بواسطتها أو تخضع لسيطرتها، سواء بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ، أو لأي غرض تجاري يجعل المشتري أو أي شخص يخضع للاختصاص القضائي للولايات المتحدة الأمريكية مخالفاً للعقوبات المطبقة و/أو ضوابط التصدير أو إعادة التصدير. يجب على البائع تزويد المشتري، عند طلبه، بالوثائق المناسبة لأغراض التحقق من منشأ البضائع. يحق للمشتري رفض أي بلد منشأ أو سفينةٍ أو مسار عبور أو شخصٍ أو منشأةٍ مقيدةٍ قد تؤدي به إلى مخالفة أيٍ من العقوباتِ المطبقةِ في أثناء أداء هذا العقد، أو قد تؤدي بالمشتري أو وكلائه أو متعاقديه أو ممثليه أو أي شخصٍ يخضع للاختصاص القضائي للولايات المتحدة الأمريكية إلى مخالفة أيٍّ من العقوبات المطبقة أو تجعله رهن العقوبة.

يقر المشتري للبائع ويتعهد بأن البضاعة لن:
(1) يُعاد بيعها إلى؛
(2) يتم التخلص منها من خلال؛ أو
(3) يتم نقلها على سفينةٍ أو مركبةٍ مملوكة أو ترفع علم أو مستأجرة بواسطة أو تخضع لإدارة أو سيطرة، سواءً بشكلٍ مباشر أو غير مباشر إلى،

أي بلدٍ أو شخصٍ أو منشأةٍ، أو لغرضِ أي نشاطٍ تجاري قد يؤدي بالبائع أو أي شخصٍ يخضع للاختصاص القضائي للولايات المتحدة الأمريكية إلى مخالفة العقوبات المطبقة و/أو ضوابط التصدير أو إعادة التصدير. يجب على البائع تزويد المشتري، عند طلبه، بالوثائق المناسبة لأغراض التحقق من الوجهة النهائية للبضائع. يحق للبائع رفض أي وجهة أو سفينةٍ أو مسار عبور أو شخصٍ أو منشأةٍ مقيدةٍ قد تؤدي به إلى مخالفة أيٍ من العقوباتِ المطبقةِ في أثناء أداء هذا العقد، أو قد تؤدي بالبائع أو وكلائه أو متعاقديه أو ممثليه أو أي شخصٍ يخضع للاختصاص القضائي للولايات المتحدة الأمريكية إلى مخالفة أيٍّ من العقوبات المطبقة أو تجعله رهن العقوبات.

يُقر المشتري علاوة على ذلك ويضمن عدم دفعه ثمن البضائع من خلال هذا البلد أو البنك أو أي منشأة أخرى أو هيئةٍ أو كيانٍ أو عبر تلك الجهات بما قد يؤدي بالبائع أو أي شخصٍ يخضع للاختصاص القضائي للولايات المتحدة الأمريكية، بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر، إلى مخالفة العقوبات المطبقة أو تجعله رهن العقوبات. يجب أن لا يتجاوز رهن أو منع أو تأخير أو إعاقة دفع ثمن البضائع فترةً تتجاوز ثلاثة أيام عمل، بسبب العقوبات أو تطبيقها المزعوم، وعلى المشتري أن يبذل قصارى جهده ليسدد ثمن البضاعة من خلال الوسائل المشروعة البديلة التي لا تخالف أي عقوبةٍ بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر (بقدر ما تنطبق أو يطبقها البنك أو ينفذها أو تقوم بذلك الحكومات أو أي سُلطة شرعيةٍ أُخرى أيًا كانت)، إلا إذا نشأت أيًا من مشاكل الدفع هذه من قبل مخالفة البائع للعقوبات المطبقة.

على الطرفين أن لا يتعاونا مع أي شروطٍ أو طلباتٍ أو يقرا بها ويمتثلا لها مما تخالف قوانين مكافحة المقاطعة أو تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية وتحرمها وتعاقب عليها، بما في ذلك الطلبات المستندية.

مع عدم الإخلال بما تقدم، يقر الطرفان على التعاون في الطلبات المعقولة فيما بينهما بخصوص المعلومات و/أو الأدلة المستندية لدعم و/أو التحقق من الامتثال لهذا البند.

بند مكافحة الفساد

يُقر كل طرفٍ على التوالي للطرف الآخر ويتعهد، فيما يتعلق بهذا العقد، بامتثاله التام لجميع القوانين المعمول بها وكذا التشريعات والأوامر والمراسيم والقرارات والإجراءات المقيدة و/أو أي شروطٍ أخرى لها قوة قانون الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد الأوروبي (أو الدول الأعضاء المعنية) أو الأمم المتحدة أو سويسرا أو البلد المنشأ للبضائع المتعلق بمكافحة الرشوة ومكافحة غسل الأموال ("التشريع المعمول به"). على وجه الخصوص، يُقر كل طرفٍ على التوالي للطرف الآخر ويضمن ويتعهد بعدم قيامه، بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر،

a. بدفع أو عرض أو إعطاء أو الوعد بالدفع أو الإذن بدفع أي أموال أو أشياء أخرى ذات قيمة، أو منح ميزة مالية:
   i. لأي مسؤول حكومي أو موظفٍ أو مسؤولٍ في الحكومة أو أي إدارة أو وكالةٍ أو جهازٍ تابعٍ لأي حكومة؛
   ii. لأي مسؤولٍ أو موظفٍ في منظمة دوليةٍ عامة؛
   iii. لأي شخصٍ ينوب بصفةٍ رسميةٍ عن أي حكومةٍ أو إدارةٍ أو وكالةٍ أو جهازٍ تابعٍ لتلك الحكومة أو أي منظمةٍ دوليةٍ عامة؛
   iv. لأي حزبٍ سياسي أو مسؤولٍ فيه، أو أيّ مرشح لمنصبٍ سياسي؛
   v. لأي شخصٍ آخر أو فردٍ أو كيانٍ بناءً على اقتراح أو طلب أو توجيه أو لصالح أي من الأشخاص والكيانات المبينة أعلاه؛ أو

b. الانشغال في أعمالٍ أو معاملاتٍ أخرى:

في كل حالةٍ يمثل فيها هذا مخالفةً أو تعارضًا مع التشريع المعمول به بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة الأمريكي وتشريع الدولة المعمول به المنفذ (كليًا أو جزئيًا) لاتفاقية المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.